

مشكلات البيئة الحضرية في الجزائر وجهود حمايتها

The problems of the urban environment in Algeria and the efforts to protect it

سهام وناسي¹

جامعة باتنة 1، (الجزائر)، sihem.ouanassi@univ-batna.dz

¹ Sihem ouanassi

University of Batna1 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/09/17 تاريخ النشر: 2021/10/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلات البيئة الحضرية في الجزائر من حيث العوامل التي أدت إلى تدهورها والتي أفرزت مشكلات خطيرة التوسع العمراني المنتظم وغير المنتظم على حساب المساحات الخضراء والتركز المكثف في المناطق الحضرية، التلوث بكل أشكاله، مشكلات في النقل والمواصلات مشكلة المناطق الفوضوية الحضرية المتخلفة، كل هذه المشكلات مجتمعة أصبحت تشكل تهديدا لها ولصحة السكان، لذلك سعت الجزائر لتوفير الحماية لها ببناء سياسة متكاملة تتمثل في الحماية القانونية، التخطيط البيئي، الإعلام البيئي، الجمعيات البيئية، إلا أن الوضع البيئي جد متدهور ويحتاج إلى تضافر الجهود وذلك انطلاقا من مسؤولية الفرد إلى مسؤولية مؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المشكلات البيئية، البيئة الحضرية، مشكلات البيئة الحضرية، حماية البيئة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the problems of the urban environment in Algeria in terms of the factors that led to its deterioration and produce dangerous problems include regular and irregular urban expansion at the expense of green spaces and intense concentration in urban areas, also pollution effects in all its forms, in addition of problems in transportation, and the problem of chaotic areas Backward urbanization, all these problems become a threat to it, and the health of the population, in result of that Algeria sought to provide protection of urban environment by building an integrated policy represented in legal protection, and environmental planning, and both environmental information, and environmental associations, however the environmental situation is very deteriorated and needs concerted efforts by means of take responsibility of the individual to the responsibility of institutions.

Keywords: Environmental problems, Urban environment, Urban environment problems, Environment protection, Algeria.

مقدمة:

تعاين المدن الجزائرية من العديد من المشكلات البيئية والتي وصلت لحد التأزم وذلك من خلال تسارع في النمو الديمغرافي ونمو حضري لم تسايره وتيرة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى السياسة التنموية التي أغفلت البعد البيئي الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية وفي كل مجالاتها، فمن خلال التركيز الحضري، والزحف العمراني وتسارع في النمو الحضري للمدن سواء كان منتظما أو عشوائيا مما أدى إلى الإضرار بالعقار الفلاحي والمساحات الخضراء المحيطة بالمدن، ناهيك عن السلوكات اللاحضرية واللامسؤولية ومن كل الجهات، ضف إلى ذلك التلوث وبكل أشكاله ومصادره وما ينجر عنه من انتشار للأمراض الخطيرة والإضرار بالبيئة، مشكلات في النقل.. الخ ومن خلال هذا الوضع المتدهور بذلت الجزائر مجهودات كبيرة وفي كل المجالات لتوفير الحماية الوقائية والعلاجية، وفي ضوء ذلك نطرح الإشكال التالي: ما هي مشكلات البيئة الحضرية الجزائرية، وما هي عواملها؟ وما هي الجهود المبذولة في سبيل حمايتها؟ وللإجابة على هذا الإشكال إرتأينا تقسيم المقال إلى مدخل مفاهيمي، ثم التطرق لمشكلات البيئة الحضرية الجزائرية وعواملها، ثم الجهود الجزائرية لحماية البيئة الحضرية وأخيرا دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية البيئة الحضرية.

1. مدخل مفاهيمي

نتطرق في هذا العنصر إلى المفاهيم الأساسية للورقة البحثية وذلك انطلاقا من تعريف البيئة الحضرية كمجال جغرافي ونطاق أخلاقي يبرز الإمكانيات الثقافية والأخلاقية فيها، وتنعكس الصورة الاجتماعية والثقافية فيها نتيجة للتفاعل وكيفية استغلال هذا المكان، لذلك تم طرح مفهوم المشكلة البيئية والتي تكون ناتجا لسوء التعامل بين السكان ومجالهم الحضري، مما يستوجب الحماية لهذا المجال البيئي الحضري.

1.1. البيئة الحضرية

البيئة الحضرية هي كل ما يحيط بالإنسان في المنطقة الحضرية من عناصر ومكونات فيزيائية أو ثقافية عملت الطبيعة على تكوينها أو عمل الإنسان مع الطبيعة في إنشائها (الموسوي، 2006، ص93) كما يرى أبو قرين أن المنطقة الحضرية ذات مقومات تمكنها من توفير معيشة معينة وأنماط حياتية متنوعة، وهي خليط من الوحدات والتجمعات البشرية حيث يعمل الناس معا من أجل منفعتهم جميعا، كما أنها منطقة ذات كثافة سكانية أعلى من مثيلتها في المناطق المحيطة، ويعمل غالبية سكانها في أنشطة غير زراعية كالصناعة أو التجارة أو الخدمات. (أبو قرين، 2020، ص94)

1.2. المشكلة البيئية:

وتعني المشكلة من المنظور البيئي حدوث خلل أو تدهور في النظام الإيكولوجي وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض، أو هي تغير في خواص البيئة مما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية (برنارد، 1996، د ص) ويمكن تعريف المشكلة البيئية Environmental issue أنها عبارة عن أي خلل يطرأ

على المكونات الطبيعية للبيئة في منطقة من المناطق جراء فعل بشري في الغالب كالاستخدام الخاطئ للموارد الطبيعية أو التأثيرات الجانبية للتكنولوجيا أو الحوادث البيئية المفاجئة... الخ تسبب ضررا في أغلب الأحوال وقد يتحول بمرور الزمن وباستمرار الفعل إلى مشكلة خطيرة، وهذه المشكلة تنعكس بآثارها المؤذية على البيئة نفسها وعلى عنصرها الطبيعي والبشري (الحسن، 2019، ص ص 89-90)

والمشكلة البيئية هي أي تغيير كمي أو كيفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الإنسان من خلال السلوكات الخاطئة أو أحد العوامل الفيزيائية فينقصه أو يغير من صفاته أو يخل من توازنه بدرجة تؤثر على البيئة وعلى الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان.

1.3. حماية البيئة:

هي صيانة البيئة مما قد يواجهها من مشكلات " الانحسار والاستنزاف والتصحر والتشويه" فضلا عن التعامل الرشيد مع البيئة والاستغلال الراشد لمواردها الطبيعية (السايح، 2009، ص 56) وحماية البيئة لا تعني القضاء نهائيا على التلوث لأنه أمر مستحيل في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة، والقبول بالحد الأدنى من التلوث بحيث لا يشكل خطرا كبيرا ويضمن للموارد الطبيعية نقاءها وتجدها (سالم، 2005، 2006، ص ص 120-121)

خلال سنوات السبعينيات والثمانينات فرضت المدينة نفسها كمسكلة وظاهرة باثولوجية تتطلب تدخلا لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تهدد المجتمع الحضري بأكمله، ويسجل هذا التحول في الدراسات الحضرية منعطفا حاسما يتمثل في انتقال تركيز علم الاجتماع الحضري إلى الاهتمام بالمشاكل الحضرية، ولدراسة البيئة والنهج الحضري ظهرت الماركسية كاتجاه نظري يركز على مشاكل المدينة وتفسير الاضطرابات فيها، وذلك من خلال تراجع الخدمات العامة وتدنيس البيئة.. الخ، وبالتالي كانت الحاجة إلى تطوير أشكال جديدة من النضال ضد الهيمنة الرأسمالية على الفضاء، والنظر إلى مسألة المناطق الحضرية وأزمته بأنها امتداد للصراع التقليدي ضد الهيمنة الرأسمالية الصناعية للإنتاج (فيرة، 2004، ص 103)، ويتجسد ذلك من خلال النقد للدراسات والنظريات القائمة وللممارسات الحضرية " التخطيط"، فمشكلة البيئة الحضرية حسب هذا الاتجاه هو الإيديولوجية السائدة، والتخطيط.

2. مشكلات البيئة الحضرية في الجزائر وعواملها

برزت في الجزائر العديد من المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية كالمشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتي عملت على تعميق الأزمة الحضرية وأدت إلى تلوث كبير للبيئة الطبيعية، فتعد الجزائر من بين أكثر الدول تلوثا في العالم وأكثرها تعرضا للخطر بسبب اعتمادها على الأطعمة التي تفقد المواد المغذية عندما يزيد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء (fanbck.com) حيث تشير الأرقام أن هناك مدنا ساحلية كالعاصمة ترتفع نسب التلوث فيها أربع مرات أكثر من الحد المسموح به دوليا ومرتين بكل من مدن وهران وعنابة (www.adjazairress.com)، كما أكد خبراء جزائريون أنه بسبب تلوث الهواء يتم تسجيل 2500 حالة وفاة سنويا في الجزائر وذلك راجع إلى الغازات السامة لحركة المرور الحضرية (www.asp.dz)، فضلا عن تلوث الغذاء والمياه وخير دليل على ذلك وباء الكوليرا أكتوبر 2018، والتلوث البلاستيكي والتلوث بالنفايات

من خلال الرمي العشوائي مع الإضرار بالمظهر الجمالي للمدن (fanbck.com) ومشاكل أخرى تأتي على ذكرها والعوامل التي ساهمت في ظهورها كما يلي:

2.1 التركز في المناطق الحضرية:

عرفت الجزائر ارتفاع كبير في النمو الديمغرافي نتاجا لعوامل فاعلة صاحبتها وتيرة سريعة في النمو الحضري سواء كان مخططا أو غير ذلك، إضافة إلى معدلات التحضر المرتفعة فلقد كان للحياة الحضرية تأثير كبير على البيئة سواء البيئة الطبيعية المحيطة أو داخل البيئة الحضرية، لأن وتيرة النمو لم تسير عمليات التنمية بصفة عامة والتنمية الحضرية بصفة خاصة، حيث تشير الإحصائيات أن 63% من السكان في الجزائر يتجمعون في الشمال على مساحة 4% من التراب الوطني ويتموقع 28% من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9%، أما الجنوب الجزائري والذي يشكل 87% من المساحة الإجمالية، حيث تعتبر هذه الاختلالات مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية ومصدر توترات بالنسبة للموارد الطبيعية وتسجيل ضغوط عليها حيث تظهر عدم التوازن بين الأقاليم (الديوان الوطني للإحصاء، 2008)

والتركز السكاني في الجزائر يمكن تمثيله بيانيا على شكل مثلث مقلوب رأسيا باتجاه الجنوب الجزائري حيث تمثل المنطقة التلية قاعدة الهرم وهذا ما يؤكد معدل الكثافة السكانية لهذه المنطقة حاليا، إذ يبلغ 251 ساكن كلم² في سنة 2010 علما بأن هذه المنطقة تضم 361 مدينة من مجموع 579 التي تحتوي عليها الجزائر (وزارة تهيئة الإقليم والسياحة 2005، ص 41)، كما تضم المنطقة 3/2 ثلثي الوحدات الصناعية في البلاد، وتضم المنطقة الساحلية 51% من الوحدات الصناعية (وزارة تهيئة الإقليم والسياحة 2005، ص 42)، وعليه تزداد حدة المشاكل وتفاقمها في المدن خاصة داخل المدن الكبرى عالية الكثافة فقد تدهورت الظروف البيئية بشكل كبير سواء من خلال التلوث بكل أشكاله "الهواء بالدخان والغبار والضوضاء أو النفايات والمخلفات" كما أن ارتفاع الكثافة السكانية قد أدى إلى ضياع المساحات الخضراء والمفتوحة وهو ما أدى إلى ضعف التهوية الطبيعية للمساكن والتأثير السلبي في مناخ المنطقة الحضرية (أبو قرين، 2020، ص 71)

2.2 تنمية اقتصادية أهملت البعد البيئي:

تميزت التنمية الاقتصادية في الجزائر بسياسة المخططات التنموية لإرساء قاعدة اقتصادية حيث ساهمت في إنشاء مركبات صناعية كبرى، وأهم ما يميز هذا التوطين الصناعي هو أنه توطين حضري لأنه يتم بجوار التجمعات السكنية الحضرية للاستفادة منه اقتصاديا واجتماعيا وذلك تحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعلقة بتهيئة المجال (بومخلوف 2001، ص 71-75) كما عملت المركزية الصناعية الناتجة عن التوطين الصناعي خلال كبير في توزيع المال الناتج عن الاستثمار بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية، حيث تنعكس آثارها سلبا على المجالين الريفي والحضري (بومخلوف، 2001، ص 58).

2.3 زحف عمراني و نمو حضري سريع للمدن:

يتميز النمو الحضري في الجزائر بالسرعة، والذي كان نتاجا للنمو الكمي لسكان الحضر أكثر سرعة من سكان الأرياف، من خلال النمو العددي للمراكز الحضرية، كما أنه نمو ديمو حضري فتعد ظاهرة النمو

الحضري في أساسها ديمغرافية تشبه أساسا التركز السكاني الأكثر والأقل سرعة، إضافة إلى أنه نمو ميتروبوليتي متباين نسبيا، حيث يعرف النمو السكاني الريفي تطورا بطيئا مقارنة مع النمو السكاني الحضري، ومن جانب آخر النزوح الريفي والذي يعمل على إفراغ المراكز الريفية وتعمير المراكز الحضرية (بوزغاية، 2016، ص 110) ويزيد من الاحتياجات المتزايدة للوافدين الجدد مما يشكل ضغوطا على المرافق والخدمات.

نظرا للتوسع الذي عرفته المدن والذي عمل على استنفاد العقار داخل محيطها العمراني فقد أدى ذلك التوجه إلى تفرغ الضغط السكاني من مركز المدينة نحو الأطراف والضواحي المحيطة بها والمثال على ذلك مدينة باتنة حيث عرفت ضواحيها نموا كبيرا متوازي لنمو المدينة تتمثل في التجمعات السكنية الجديدة حملة 1،2،3 (مشنان، 2010، ص 76) فيتجسد البعد البيئي للزحف العمراني بالمدينة إلى القضاء على الأراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد على تمهيد الطريق أمام التصحر، ويعمل على القضاء على المساحات الخضراء والتي تمثل رئة البيئة الحضرية والمكون الحضري الأكثر صعوبة في التسيير لأنه يحدد التوازن بين الإنسان والبيئة ولها انعكاسات ايجابية على الأفراد وفي مجالات كثيرة.

عرفت مدينة باتنة توسع مجالي خطي نحو أطرافها ومحاورها الرئيسة الأمر الذي يطرح مجموعة من التحديات أبرزها مشكلات النمو الذي يسير بوتيرة غير منتظمة مما أدى إلى خلل في عمران المدينة ونموها مع وجود الجيوب الفارغة داخل النسيج الحضري والتي أقيمت بها بناءات فوضوية أثرت سلبا على مجال المدينة ووظائفها، الاستهلاك الكلي للعقار باستثناء العقار التابع للدولة، تشبع النسيج العمراني للمدينة من خلال السكن الفردي غير المهيكل في كل الاتجاهات مما يطرح مشاكل مستقبلية في التوسع، الامتداد الأفقي للعمران مما يعني استهلاك سريع للمجال مع تدني جزء كبير من البناءات الخاصة وفي مواقع مختلفة.. الخ (قواس، 2004-2005، ص 7-8) كما أدى الاهتمام بحل أزمة الإسكان بالمدينة إلى الاهتمام بالمباني وخلق مرافق إسكانية مغلقة غابت فيها تماما المساحات الخضراء إلا في مساحات محدودة من المدينة وبالإهمال ونقص الوعي يتم إتلافها، وبروز سلوكيات لا حضرية من خلال الخلفيات المتحكمة في تسيير المدن ومستقبلها وهي الخلفيات التي أدت فيما بعد إلى تطبيع ثقافة الاستيلاء وتفشيها بين مختلف الأوساط في المدينة من خلال التنافس على المساحات دون مراعاة لأدنى شروط الاستعمال الموضوعي ودون مراعاة لما سيؤول له الوضع في المستقبل (بن السعدي، 2007، ص 115)

كما قدم تقرير الدورة 22 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي معاينة صريحة للوضع الحالية للتعمير وسجل بلوغ بعض المدن درجة التشبع ولا تزال تواصل توسعها بصورة شوهدت مظهرها المرفولوجي حيث لم ينجو من البناء لا الأراضي الفلاحية ولا سطوح العمارات وحتى البناء بمحاذاة مجاري الأودية وفي المناطق المعرضة لخطر الزلازل، وفوق أنابيب المحروقات وحسب تقرير الحماية المدنية هناك 12000 بناية موزعة على 37 ولاية تقع في مناطق عرضة للفيضانات، و25000 بناية موزعة على 27 ولاية مقامة فوق أنابيب المحروقات (وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، 2005، ص 209-210).

2.4 تلوث البيئة الحضرية ومصادره:

أ. التلوث الهوائي: ومصدره الدخان والغازات التي تخلفها المصانع، وعدائهم السيارات ووسائل النقل، والأتربة المتصاعدة من الشوارع، إضافة إلى النفايات التي تلقى في الشوارع إلى جانب توسع المدن على البيئة الطبيعية المحيطة فقد أدى العمران إلى زيادة استهلاك المياه والطاقة وزيادة ملوثات الهواء والنفايات، وهو ما أدى إلى تدهور البيئة الحضرية بشكل كبير خاصة في الدول النامية.

ومن أهم مصادر تلوث الهواء في الجزائر حركة السيارات فحسب الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر فقد قدرت الخطيرة الوطنية للسيارات بـ 2843282 سيارة منها 72.67 تستعمل البنزين (وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، 2005، ص 215) والضباب المتصاعد من صمامات الصناعات البتروكيماوية ووحدات معالجة الصرف الصحي.. الخ، يضاف إليها حرق النفايات في الهواء الطلق في بعض البيئات الحضرية، الجزئيات ذات الأصل الصحراوي التي تحملها الرياح، المصادر الصناعية منها الجزئيات الصلبة المتصاعدة من محاجر استخراج المواد الخام كالحجر الكلسي، الحديد، والملوثات الصادرة أثناء عملية الإنتاج، فالتعرض لتلوث الهواء يؤدي إلى مشكلات في التنفس وأمراض الرئة والقلب، والذبحة الصدرية، كما أن آثاره تمتد لإحداث الضرر بالمباني والآثار.. الخ

ب. التلوث المائي: ومصدره هو نفايات المصانع التي تلقى في الأنهار، إضافة إلى اختلاط شبكات مياه الصرف الصحي بمياه الشرب كما يحدث في العديد من المدن الكبرى، كما تمتد هذه الأخطار على الأنهار والبحيرات فتؤدي إلى إصابة الأسماك والإنسان الذي يتغذى عليها معا (بن غضبان، 2015، ص 154) فمن أهم مصادر التلوث الصناعي تلك التي تتعلق بالمياه والتي تتسبب فيها مصارف مياه المصانع، إضافة إلى سوء إدارة المخلفات الخطرة والذي قد يؤدي لتلوث عدد من الأوساط البيئية، فالمخلفات السامة التي تتخلص منها بعض المنشآت الصناعية والصحية في شبكات الصرف أو المدافن الصحية قد ينتهي به الحال لتلوث مصادر مياه الشرب أو تلوث التربة المستخدمة في الإنتاج الزراعي. (أبو قرين، ص 72) وحسب الدراسات التي أجريت على نوعية الموارد المائية المتوفرة فإن 44% ذات نوعية جيدة، و 44% ذات نوعية مرضية، بينما 12% ذات نوعية ملوثة (كدودة، 2003-2004، ص 32)

كما أن مصادر المياه تتعرض إلى تدمير رهيب بالرغم أن تلوث المياه يعد مشكلة حقيقية حضرية ضخمة ومعقدة سواء في إمداد مناطق المدن الكبرى بالمياه العذبة مشكلة على المستوى الدولي والمحلي وتمثل في المستقبل العائد الرئيسي للتنمية، وذلك في محيط مدينة باتنة توجد العشرات من المحاجر والتي تلجأ إلى استعمال المتفجرات في استخراج الصخور وتفتيتها، وهو ما أدى إلى التأثير على الطبقات الأرضية وتسرب المياه الجوفية وجفاف الآبار، وإلى استحالة الحياة بالمحيط القريب من هذه المحاجر نتيجة اكتساح الأتربة والغبار الكثيف للمساحات الزراعية والنباتية المجاورة، إضافة إلى تشقق المباني السكنية بهذه المناطق وتعرض سكانها لأمراض مزمنة، الأمر الذي أدى بهم إلى الهجرة وضياع مصدر هام من المياه (بن السعدي، 2007، ص 114)

ج. التلوث السمعي: ويتمثل في الضوضاء والضجيج الصادر عن عمليات الإصلاح والصيانة في الورش والمصانع ، وكذلك عمليات البناء خاصة في المناطق الجديدة حول المدن الكبرى، إضافة إلى محركات السيارات ومكبرات الصوت..الخ، حيث أكدت الدراسات الضوضاء تؤدي إلى التأثير السلبي على الإنسان سواء على الحالة النفسية والشعور بالقلق والتوتر، أو على الأداء الوظيفي للجسم.

د. التلوث البصري: يتمثل في إحداث تغيير غير مستحب في عناصر البيئة العمرانية والحضرية ومن شأنه أن يمس بقيم الذوق والفن والجمال وتتجسد مظاهره في المادية والسلوكية والطبيعية (غربي، 2015-2016، ص17) وتتخلص مظاهره المادية في أهم الملوثات البصرية والتي يشترك فيها كل الفاعلين في المدينة سواء كانوا مسيرين لشؤونها أو قاطنين في أحيائها وتتمثل في التخطيط العمراني الذي لا يراعي خصوصيات المنطقة، عدم احترام قوانين البناء مما يؤدي إلى تشويه الصورة، البناءات غير المكتملة، عدم صيانة مرافق المدينة صيانة دائمة عدم صرف ما زاد عن حاجة المدينة بطرق علمية، تملك الفراغات بطريقة غير قانونية، عدم مراعاة القوانين المتعلقة بالتأثير الحضري للمدينة، إهمال المساحات الخضراء والمساحات العامة إضافة إلى مظاهر سلوكية وطبيعية تؤثر هي الأخرى وبدورها على مرفولوجية البيئة الحضرية وجمالياتها (غربي، 2015-2016، ص 17-18)

هـ. التلوث بالنفايات الحضرية:

التلوث بالنفايات هو نوع من أنواع التلوث الملموس حيث تكمن خطورتها عند اتصالها بمصادر المياه الجوفية وهي مواد مهمة وزائدة وغير مرغوب فيها كالقمامة والمواد المشعة والمهملات عموماً، حيث يؤدي تراكم النفايات خاصة الصلبة منها إلى شغل مساحات واسعة من الأرض دون استغلالها في الزراعة أو البناء، كما أن ذلك يشوه المنظر الجمالي والحضري للمناطق التي توجد بها ويؤثر سلباً على الصحة العامة سواء من الناحية البدنية أو النفسية (عيسى، 2010، ص 187) فالنفايات التي لا تجمع ولا تعالج تسبب للمجتمع أخطاراً صحية جسمية بإيوائها الحشرات والقوارض والحيوانات المتشردة ومنه انتشار الأوبئة والأمراض.

وتساهم النفايات الحضرية بشكل كبير في تلوث البيئة الحضرية، حيث نجد أن المدن والمراكز الحضرية تنفرد بخاصية أساسية تتمثل في تلك الكميات الضخمة من النفايات أو المخلفات الناجمة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها (السيد، 1999، ص 381) والتلوث بالنفايات كان نتاجاً لضعف مستويات جمعها وتسييرها حيث تتكفل الجماعات المحلية بجمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات إلا أن عملية التجميع والتخلص منها تتميز بضعف مستواها مما يسبب تلوث البيئة الحضرية وانعدام النظافة ويعود ذلك لعدد من الأسباب منها عدم كفاية الوسائل المادية والبشرية للتكفل بجمع النفايات المنزلية، انخفاض أجور عمال النظافة ونقص التحفيز المادية والمعنوية لهذا العمل المعرض لعدة أمراض ومخاطر مهنية، دون إغفال الدور الذي تساهم به الممارسات السلوكية اللامسؤولة من خلال عدم الانضباط في مواعيد وأماكن رمي النفايات المنزلية فضلاً عن رمي النفايات في كل مكان، إضافة إلى وجود أحياء عمرانية فوضوية مما أدى إلى تراكم النفايات في جوانب الطرق وما ينجر عن ذلك من تدهور ومظاهر باثولوجية.

كما تعتبر الصناعة الملوثة الأساسي للبيئة من خلال النفايات التي تنتج عن ممارسة نشاطها، حيث عرف القطاع الصناعي تطوراً معتبراً من حيث التنوع والقدرات، وذلك باعتماد الجزائر بعد الاستقلال للمخططات التنموية التي مكنتها من إنشاء أكبر المركبات الصناعية خلال السبعينات، غير أن عملية التصنيع لم تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار وتمت خارج إطار التنمية المستدامة (رادف، 1983، ص74) حيث كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة مسبقة لأثارها على البيئة قبل صدور قانون 1983 من خلال مواقعها، إضافة إلى معايير حماية البيئة لم تكن مهمة وكانت لهذه الوضعية آثار ضارة على البيئة والصحة العامة (رادف، 1983، ص74) .

وبالنظر إلى النفايات الصناعية الصلبة فإن التخلص يتم في نفس الظروف التي يتم التخلص به من النفايات المنزلية، غير أن النفايات الشديدة السمية أو الخطيرة هي موضوع اهتمام خاص بسبب تهديدها الكامنة وتدفقها في الوسط الطبيعي، تخزن هذه النفايات عموماً في مواقع مخصصة داخل المصانع حتى ولو كانت ظروف غير ملائمة في أغلب الأحيان، وهذا ما يجعلها تشكل تهديداً خطيراً على البيئة (وزارة تهيئة البيئة والإقليم، 2001، ص95) .

إضافة إلى التلوث الغذائي نتيجة التجارة الفوضوية وطرق الحفظ التي لا تراعي فيها المعايير الصحية والتلوث الاجتماعي الذي يتجسد في كل صور الإدمان والانحراف... الخ، والجدير بالذكر ضرورة الانتباه إلى الأنواع الجديدة من الانبعاثات الملوثة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي يصدر عنها قدر كبير من المجالات الكهرومغناطيسية ذات الأثر السلبي على صحة الإنسان، منها كأبراج شبكات الهواتف المحمولة وهي الانبعاثات التي لا يتم عادة تصنيفها كملوثات لأي وسط بيئي تكون من مصادر الاضطراب غير المحددة. (أبوقرين، 2020، ص72)

2.5 مشكلة المناطق الفوضوية الحضرية المتخلفة: تعد المنطقة الحضرية المتخلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن، كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية التي تسبب إزعاجاً للحياة الحضرية باعتبارها بؤراً للأمراض الاجتماعية (بوزراع، 1997، ص13) وتنشأ بسبب توسع المدينة بطريقة غير شرعية أي أن التخطيط العام للمدينة لم يحدد ذلك النمو العشوائي، مما يضطر الدولة للاعتراف بها، ومحاولة تقديم مرافق، كذلك تظهر نتيجة لنمو موصى به من قبل التخطيط العام، إلا أنه لم يراع التوصيات والشروط التي ينص عليها التخطيط العام ففي الجزائر وفي ظل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ظهر حوالي 30% من الأحياء المتخلفة (بوزراع، 1997، ص14) كما أن الإسكان الفوضوي غير القانوني مرتبط بأسواق الأراضي غير الفاعلة مما يضطر بأصحاب الدخول الضعيفة إلى الاتجاه إلى الأطراف والضواحي والبناء في أماكن حساسة، سوء مستوى البناء، مشكلات في الحصول على البنية التحتية والخدمات البيئية ويعتبر هذا الأخير السبب الرئيسي في القضاء على المساحات الخضراء بالمدن .

2.6 مشكلة النقل والمواصلات العامة: تعاني المدن الجزائرية وخاصة الكبرى منها من مشكل الازدحام وعرقلة المرور وعلى رأسها العاصمة إذ تعاني من أزمة مرور خانقة إذ عجزت شوارعها عن استيعاب حجم

الحركة المتزايدة والتي تفوق قدرتها وإمكاناتها، وترتبط هذه الأخيرة بمشكلة النقل الجماعي (بن غضبان 2015، صص 213-214) كما ترتبط هذه المشكلة البيئية بحالة شبكة المواصلات ونسبة امتلاك السيارات، سوء خدمات النقل العام، سوء حالة الطرق، الافتقار للأرصفة، ضعف إدارة المرور، ضعف تطبيق القانون كلها عناصر تساهم في الاختناقات المرورية، حوادث الطرق وتلوث الهواء و ما يصاحب ذلك من خسائر صحية ومادية وبشرية. (الفقي، 2008، ص34)

3. الجهود الجزائرية لحماية البيئة الحضرية

3.1 الحماية القانونية:

مر المسار القانوني للمدين الجزائري بعدة مراحل حيث ساد وضع غير مستقر بالقوانين المتعلقة بها وذلك لعدم وضوح إستراتيجية للتنمية العمرانية في المدينة الجزائرية إختلالات مجالية وبيئية وركود قانوني في العشرية الأولى من الاستقلال، حيث ورثت الجزائر تنظيم عمراني للإقليم مختلط من المدن ذات الطابع العمراني الأوروبي والتجمعات السكانية التي أقامها المستعمر، وكانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في انتاج المجال الحضري حيث هيمنت على كل شئ العمران، المدينة، الاقتصاد، المجتمع، ولم يكن هناك سياسة مجال لرسم سياسة عمرانية ترقى بالمدينة وتتحكم بالعمران وكل الظواهر الأخرى، واستمر العمل بالتشريعات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي من خلال قانون 1958 " القانون العام للتعمير" والذي طبق في الجزائر عام 1960، وكان المصدر الأساسي لإستراتيجية التعمير في الجزائر خلال هذه المرحلة إلى غاية صدور قانون 1967 والذي خول بدوره صلاحيات للجماعات المحلية في ميدان التعمير وتسيير وتخطيط المدن وانتهى العمل به عام 1973 (بلعدي، 2013-2014، ص8)

وفي إطار تكفل الدولة بسياسة المدينة والعمران ومشاكل المجال الحضري تم إصدار قانون التهيئة والتعمير لأول مرة في تاريخ التشريع الجزائري وتوجيه نمو المدن والتحكم في العقار " قانون البلدية وقانون الأملاك الوطنية 1990، قانون الاحتياطات العقارية عام 1974"، إلا أن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسات الحضرية الجديدة وتأخر في صدور قوانين التعمير الأمر الذي أحدث فراغ تشريعي. (بلعدي، 2013-2014، ص9)

وكان الاهتمام الرئيسي بجودة الحياة وتحسين الإطار المعيشي بصفة عامة برز بقوة بظهور القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20/02/2006 والذي أسس نقلة نوعية وجادة في شكل أجندة دقيقة للسياسة الجديدة للمدينة (لعروق، 2008، ص42) وبموجب هذا القانون حدد المشرع الجزائري الآليات التي بموجبها تتحقق للمدينة وعلى رأسها البلدية التنمية المستدامة المحلية، وتنظيم عمليات النمو الحضري والتي تعرف وتيرة تصاعدية سواء بطريقة منتظمة مخططة أو عشوائية وخاصة في المدن الكبرى ولتخفيف الضغط عن طريق إنشاء تجمعات حضرية جديدة متكاملة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002)

كما ظهر أول قانون جزائري خاص بالبيئة عام 1983 وهو 83/03 المؤرخ في 05/02/1983 والذي كرس التسيير اللامركزي لحماية البيئة وبعد مرور عشرون سنة تم إلغاؤه وإصدار قانون 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 حيث حدد هذا الأخير من خلال المادة 2 أهداف الحماية البيئية في إطار التنمية

المستدامة، وفي المادة 3 المبادئ العامة لحماية البيئة، والمادة 5 أدوات التسيير البيئي (بوخالفة، 2020، ص 60) حيث ورثت الجزائر من السياسة الاستعمارية الاستدمارية في البلاد تدهور بيئي كان نتاجا لسياسة الأرض المحروقة والتدمير والتخريب وزراعة الألغام والنهب... الخ بهذه الوضعية التي كانت تحتاج إلى جهود كبيرة وتنمية شاملة وفي كل المجالات.

كما كانت السياسة البيئية في الجزائر غير واضحة المعالم طيلة ثلاث عشرينات إذ شهدت التناوب والتداول بين مختلف القطاعات الوزارية، وفي كل مرة يسند موضوع البيئة إلى قطاع معين "وزارة الري والغابات، وزارة البحث والتكنولوجيا... الخ"، مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة البيئية المركزية وعدم وضوح آثار نشاطها طيلة تلك المدة لمعالجة المشاكل البيئية وإيجاد آليات إستباقية وقائية لحمايتها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم آثار التلوث الحضري والصناعي وتسارع وتيرة التدهور البيئي لكل الأوساط الطبيعية والحضرية، ونتج عن هذا إنشاء وزارة وصية بالبيئة هي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (وناس، 2007، ص 12-21) والتي انتهجت سياسة بيئية جديدة قائمة على تدعيم الإطار المؤسسي والتشريعي بمؤسسات ذات طابع رقابي وقائي وتحسيني وذلك بوضع سياسة طويلة المدى وإصدار جملة من القوانين، وإنشاء عدة آليات مؤسسية لحماية البيئة الحضرية، فتمثل الهيئات المركزية في المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ومديرية البيئة والوكالة الوطنية للنفايات، أما الهيئات المحلية فتمثل في الولاية والبلدية بالإضافة إلى بعض المعاهد والمراكز الخاصة.

كما لجأت الجزائر إلى الحماية الجنائية للبيئة الحضرية من خلال سن قوانين عقابية ردية تضمنت جانبين الأول زجري عقابي والثاني إجرائي هدفه إصلاح الأوساط المتضررة، ويتجسد ذلك من خلال الوسائل الإدارية التي خولها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاص مثل سلطة الدولة في منح التراخيص والأوامر والحظر (قري، 2004-2005، ص 11)، وقد أقرت النصوص العقابية في مجال حماية البيئة الحضرية عقوبات الحبس أو الغرامة معا أو السجن مع بعض التدابير الاحترازية، كما اهتمت بالجانب القانوني لوجود المساحات الخضراء في البيئة الحضرية إلا أن التطبيق في الواقع يبقى محدود جدا. كذلك عرف التشريع الجبائي الجزائري البيئي انطلاقته بصدر قانون المالية 1992 حيث تساهم الجباية البيئية في توفير تمويل إضافي للبلديات لحل المشاكل البيئية التي تواجهها، والهدف الأساسي من الإجراءات الجباية البيئية الملموسة والمتعلقة بالنفايات الصلبة والفضلات الصناعية الزائدة هو مكافحة التلوث بالنفايات الصلبة (غريبي، 2013-2014، ص 335)

3.2 التخطيط البيئي في الجزائر:

التخطيط البيئي عبارة عن نهج انتهجته جل دول العالم كآلية قانونية أثبتت فعاليتها في التسيير الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة والجزائر بدورها كرسست سياسة التخطيط البيئي من خلال مجموعة من النصوص القانونية متضمنة آليات وقائية إستباقية وأخرى علاجية لتحقيق البعد البيئي ويتجلى ذلك وفقا لخمسة أشكال هي:

أ. التخطيط البيئي المركزي: وظف التخطيط البيئي المركزي كإطار توجيهي يرمي إلى تصور الحلول الكفيلة بالمواجهة الشمولية للتحديات والرهانات البيئية المنتشرة على المستوى الوطني، متمثلا في المخططات التي تتولى السلطات المركزية إعدادها والإشراف عليها، وتتجسد ممارسة التخطيط البيئي المركزي من خلال مخططين أساسيين هما المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، والثاني المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (دعموش، 2010، ص71)

ب. التخطيط البيئي القطاعي: هو ذلك التخطيط الذي يتخصص بتناول عنصر من العناصر البيئية أو مشكلة بيئية معينة، يتناول كل قطاع على حدى وفي العديد من المجالات التهيئة والتعمير، حماية المياه.. الخ، يساعد هذا النوع من التخطيط الحكومة المركزية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وذلك من خلال استقلالية كل قطاع في عمله عن باقي الأجهزة (بن أحمد، بن بولرباح، دزس، ص469)

ج. التخطيط الجهوي: جاء التخطيط الجهوي لحماية البيئة من أجل توحيد التدخل لمواجهة انتشار التلوث وإعداد برامج متكاملة في وسط طبيعي، ولتجسيد هذه الفكرة أقر المشرع الجزائري نظام الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم ويتولى هذا المخطط المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بالتنسيق مع الندوة الجهوية لمدة 20 سنة، ويكون موضوع تقييمها دورية وتعين كل خمس سنوات. (غربي، 2013-2014، ص11).

د. التخطيط البيئي المحلي: منح المشرع للسلطات المحلية "الولاية والبلدية" آليات قانونية لتفعيل التخطيط البيئي المحلي ومنها الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة الذي اعتمد في إطار الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004 المنبثق عن أجندة القرن 21، إضافة إلى المخطط المحلي للعمل البيئي. (غربي، 2013-2014، صص 88-81)

هـ. التخطيط البيئي المتخصص في مواجهة الكوارث أو المخاطر الكبرى: وذلك من خلال وضع مخططات مع كافة الكوارث والمخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة مثل الحرائق والزلازل الفيضانات.. الخ

اعتمدت الجزائر على مخططات حماية البيئة للقضاء على التلوث من خلال البرامج التالية: البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصناعية والخطيرة، البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة البلدية، المخطط المحلي لأجندة 21 عام 2001 عن طريق الشراكة مع الجمعية الفرنسية لأجل البيئة والتنمية المستدامة (وناس، 2007، صص 398-402)، وفي هذا الإطار خصصت الحكومة الجزائرية غلafa ماليا معتبرا قدره 36.5 مليار دج لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة حتى 2010 خصص من الغلاف المالي الإجمالي أكثر من 7 مليار دج أي 20% لفائدة البرنامج الخاص بالنفايات البلدية. (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، 2001، ص458)

وفيما يخص العمل في مجال حماية البيئة سواء على المستوى الوطني أو المحلي فالنسبة للتقليل من آثار التلوث الجوي تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها تمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من مناطق الوطن، اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات الضارة بالبيئة والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء والطاقة الشمسية، حيث بدأت الدولة بتعميم استعمال غاز البترول المميع

كغاز وقودي بإدخال البنزين الخالي من الرصاص وإنجاز 160 محطة توزيع منتشرة على كامل الإقليم (رادف، 2017، صص 74-75)

كما خصصت العديد من المصانع أجهزة مضادة للتلوث واستثمارات هامة للتقليل من حرق الغازات عن طريق المحارق ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث، هذا فضلا عن الالتزامات الدولية لاسيما الناتجة عن هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون حيث خصص برنامج لحماية الجو وذلك من خلال الكشف الوطني للغازات ذات المفعول الحراري وإعداد إستراتيجية وطنية لمجابهة التغيرات المناخية، إعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز حوالي مشرعا مخصصة لإزالة المواد التي تساهم في إضعاف طبقة الأوزون (رادف، 2017، ص 75)

وفي مجال المياه عملت على إعادة تأهيل الشبكات في كبريات المدن ورفع قدرات التخزين ومعالجة المياه الملوثة (<http://.semide.dz>) وفي مجال التلوث الضوضائي والغذائي والاجتماعي تم سن مجموعة من القوانين ترخص للهيئات المختصة والمحلية للتدخل.

4.3 الإعلام البيئي:

الإعلام البيئي هو شكل من أشكال الاتصال يعنى بشؤون البيئة، ويقوم بإدارة الظواهر البيئية والاستمرارية في الإعلام من أجل رفع درجة الوعي والتبصير بمختلف المشاكل التي تعاني منها البيئة ودور الإنسان في تفاقمها عن قصد أو غير قصد، والاهتمام بالقضايا البيئية في وسائل الإعلام الجزائرية لم يكن واضحا خاصة أن الإعلام البيئي لم يرد في النصوص التشريعية إلا في شكل إشارات قانونية، ومع صدور قانون البيئة 03-10 المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي خصص نظام شامل للإعلام البيئي الذي يتضمن شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص إضافة إلى كيفية تنظيم هذه الشبكات وشروط جمع المعلومات وإجراءات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية من الناحية التقنية والعلمية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة، عناصر المعلومات حول جوانب البيئة على الصعيدين الوطني والدولي، إضافة إلى إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات البيئية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003)

ويظهر الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وينسب متفاوتة لتغطية الأحداث الخاصة بالبيئة، غير أن البيئة تبقى موضوعا مطروحا في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والتحقيقات على الرغم من تخصيص صفحات خاصة لها وفي الساعات الإخبارية، ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الإعلام البيئي الجزائري من خلال تحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، سرقة المرجان، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية، استنزاف الثروة الغابية.

وفي سياق وصف الجهود الإعلامية لحماية البيئة أكدت دراسات علمية على ضعف المؤسسات البيئية بالوطن العربي وضعف دورها في توعية الجماهير بقضايا البيئة، وهو ما أدى إلى تراجع مستوى الوعي البيئي

الجمهوري وعدم المشاركة بفاعلية في حل مشاكلها(مبني، 2014، ص 101) وفي معرض تنمية الوعي البيئي تحتاج المؤسسات الإعلامية إلى التنسيق مع جهات عدة أبرزها المؤسسات التربوية والتعليمية، والمرجعيات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات القانونية، ومراكز البحوث، وهذا التنسيق هو الذي يضمن كفاءة الخطاب الإعلامي ودوره في تعزيز الوعي البيئي(الموسي، 2007، ص 161)، فالتغطية البيئية ليس خبرا بيئيا وإنما هي قضية اقتصادية وتجارية وطبية وعلمية وسياسية ولها أبعاد قانونية واجتماعية.

3.5.الجمعيات البيئية:

استكمالا للتحول الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة خص قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص: حيث تتمتع الجمعيات بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها فلها أن تختار العمل التوعوي والتحسيني والتطوعي الميداني، أو تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة وأن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية أو تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها(وناس، 2007، ص 150)

تؤدي الجمعيات البيئية دورا مهما في مجال التوعية والمحافظة على البيئة وتنظيم دور المواطن في المشاركة في الرقابة البيئية المسندة إلى الحقائق العلمية واستخدام وسائل الضغط الحضرية، وتوجيه متخذي القرار نحو المشكلات البيئية ذات الأولوية، فضلا عن دورها التعليمي والإعلامي بقضايا البيئة(أبا حسين، 2006، ص 50) أشار الاستاذ محمد بوسنة إلى أن توزيع الجمعيات الوطنية الناشطة في المجال البيئي انحصر عددها في 15 جمعية وطنية وفي نفس السياق وفي إطار دراسته للجمعيات المحلية المعتمدة في ولاية الجزائر العاصمة سنة 1996 إلى النقص الملحوظ للجمعيات البيئية المحلية، إذ أنه لا توجد إلا 23 جمعية بيئية و 599 لجان للأحياء و 839 لجان العمارات، وهذا ما يعكس ضعف الانشغال البيئي لدى المواطن الجزائري (بوسنة، 2012، ص 142-143)

ومن أهم عوامل ضعف فعالية الجمعيات البيئية هو تأثير الجوانب القانونية المرتبطة بتأخر تكريس الحق في إنشاء الجمعيات وعلى تواجد وفعالية الجمعيات إضافة إلى عوامل كامنة في بنية التنظيم الخاص بالجمعيات والمتمثل في ضعف الرغبة التطوعية ونقص التأهيل لدى المنخرطين، ضعف البرمجة والتخطيط للنشاط الجماعي وضعف الانسجام والتنسيق بين مختلف الجمعيات، حيث أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر لا يزال هامشيا(وناس، 2007، ص 150-153).

4. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في حماية البيئة الحضرية

من خلال عرضنا لمشكلات البيئة الحضرية الجزائرية يظهر الوضع المتدهور الذي آلت إليه، وهذا ما يعكس غياب تام أو بالأحرى ضعف الأدوار التي تقوم بها مقومات الوجود الاجتماعي من أسرة ومدرسة ومسجد خاصة أننا مجتمع إسلامي فمنهج الإسلام في الحفاظ على التوازن البيئي جوهره الوسطية والاعتدال وعدم الإسراف والتبذير لاستدامة موارد البيئة للأجيال القادمة وحسن التصرف مع هذا الوسط، فالتهور الذي تعاني منه يعكس لنا مدى تدهور النظام القيمي الذي يحكم سلوكياتنا نحو البيئة، فبالرغم من إدخال برامج التربية

البيئية والتعليم البيئي في المقررات والمناهج الدراسية تجاوبا مع النداءات الدولية من جهة ولإصلاح الوضع البيئي المتدهور من جهة أخرى وإحداث تغيير في السلوكات السلبية والضارة إلا أن الواقع يظهر عكس ذلك، لذلك على كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا مهما في دمج القيم الأيكولوجية بالثقافة الجزائرية التي استحوذ عليها منطق البايك واللا مسؤولية وخلق وعي بيئي إسلامي خاصة في ظل تنامي السلوكات المدمرة للبيئة ككل "حرائق الغابات" .

خلاصة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن البيئة الحضرية في الجزائر تعاني من مشكلات أدت بها إلى التدهور وفي كل المجالات من خلال مجموعة من العوامل وبالرغم من الجهود المبذولة في حمايتها وخاصة في الجانب القانوني والتخطيطي لرسم سياسة لحمايتها إلا أن هناك عراقيل حالت دون ذلك في ظل غياب التطبيق الفعلي لها وغياب ثقافة تجسد ذلك، فجودة وسلامة البيئة الحضرية مسؤولية فردية وجماعية تتطلب إرادة وتطبيق صارم وتوعية للأفراد بضرورة الحفاظ عليها والاستغلال الأمثل لمواردها من خلال كل الفاعلين ومؤسسات التنشئة الاجتماعية و الإعلام والسلطات والمجتمع المدني والجمعيات وتوصلت الدراسة عموما إلى أنه لابد من تضافر الجهود وتحديد المسؤوليات والكل مسؤول وكل من موقعه في المجتمع وذلك من خلال ما يلي:

- النظر إلى مشكلات البيئة الحضرية رؤية تكاملية لا تهمل أي جانب سواء سياسي، اقتصادي، قانوني، تعليمي اجتماعي، ثقافي وقيمي وديني.

- إشراك كل الفاعلين والمختصين في مجال حماية البيئة والمجتمع المدني للتخطيط البيئي المحلي لتقديم حلول ناجعة للمشاكل البيئية .

- تفعيل القوانين وممارسة الرقابة والردع والعقاب لكل من يسيء معاملة البيئة.

- جعل قضايا ومشكلات البيئة الحضرية من أولويات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مخابر البحث.

- إعادة النظر في المنظومة القيمية للفرد الجزائري والتأكيد على دور الدين كموجه قيم في السلوك اتجاه البيئة.
- الاهتمام بالنشء من خلال التربية البيئية والتعليم البيئي لغرس قيم حماية البيئة وذلك في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية لخلق جيل صديق للبيئة.

- تشجيع العمل التطوعي البيئي في مختلف المؤسسات التعليمية وذلك لغرس ثقافة التطوع.

- تفعيل دور الجمعيات ووسائل الإعلام في حماية البيئة الحضرية.

- إعادة النظر في المنظومة القانونية لحماية البيئة الحضرية وخاصة في مجال الجباية البيئة لتكون تحفيزية أكثر.

- الاهتمام بالمساحات الخضراء بالمناطق الحضرية ميدانيا باعتبارها عنصرا أساسيا في تكامل البيئة الحضرية وذلك لأهميتها البيولوجية والنفسية والجمالية والاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب:

- أبو قرين، عنتر عبد العال. (2020). المدخل إلى التخطيط الحضري. ط1. الدمام: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- برنارد، فؤاد. (1996). ترجمة منيرة العصرة. نمو الذكاء عند الأطفال. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بن غضبان، فؤاد محمد الشريف. (2015). التحضر والحضرة في عالم متغير. الأردن: دار اليازوري.
- بومخلوف، محمد. (2001) التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة. ط1. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحسن، شكري إبراهيم. (2019). مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها. ط2. العراق: دار المعارف للكتب الجامعية.
- السايح، محمد السايح. (2009). لتنوير البيئي والصحي لطلاب المدارس العليا والجامعات. القاهرة: عالم الكتب.
- السيد، عبد العاطي السيد. (1999). الإنسان والبيئة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عيسى، صلاح عبد الجابر. (2010). البيئة منظور جغرافي. شين الكرم: مطابع جامعة المنوفية.
- قيرة، اسماعيل. (2004). علم الاجتماع الحضري ونظرياته. قسنطينة: منشورات جامعة قسنطينة.
- الميسوي، هاشم عبود. يعقوب. حيدر صلاح. (2006). التخطيط والتصميم الحضري. ط1. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- الموسوي، أحمد. (2007). الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة. المنصورة: المكتبة العصرية.

القوانين :

- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة. ج.ر، ع15، المؤرخ في 12 مارس 2006.

التقارير والوثائق :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع34. القانون رقم 08/02 . 08/05/2002 متعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتميئتها.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع43. 20/07/2003
- الديوان الوطني للإحصاء . (2008).
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (2001). المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة. الجزائر ..
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (2005). تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005. الشارقة: دار الحقائق.
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (2001). تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000. الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر .

المجلات:

- أبا حسين، أسماء علي. (2006). مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطن البيئية . جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي. مجلد 34، ع2.
- بن أحمد عبد المنعم. بن بولرباح العيد. (د س). التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر. د ذ ع. الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.
- بن السعدي، إسماعيل. (2007). المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي. جامعة منتوري قسنطينة. مجلة العلوم الإنسانية، ع27.
- بوخالفة، عبد الكريم. (2020). آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري في إطار التنمية المستدامة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد9، ع53، 2-68.
- بوستة، محمد. (2002). الحركة الجمعوية في الجزائر نشاطها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية. جامعة منتوري قسنطينة. مجلة العلوم الإنسانية، ع17.

- رداف، لقمان. (2017). جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة، جامعة عمار ثلجي الأغواط: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع29.
- لعروق، محمد الهادي (2008). التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة: مخبر التهيئة العمرانية، ع9.
- مشنان، فوزي. (2010). الزحف العمراني نحو أطراف مدينة باتنة واقعه ومتطلبات مواجهته " التجمع الحضري الجديد حملة 1، 2 نموذجاً، علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة 1: مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الأول، ع1.
- مبني، نورالدين. (2014). إستراتيجية الحملات الإعلامية والإعلانية لحماية البيئة في الجزائر وسائل الإعلام نموذجاً. جامعة سطيف: مجلة العلوم الاجتماعية. ع18.

الأطروحات والرسائل:

- الفقي، عبد المنعم أحمد. (2008). الإدارة البيئية للعمران. رسالة ماجستير، تخصص تخطيط عمراني. جامعة عين شمس: كلية الهندسة. قسم التخطيط العمراني .
- بن قري، سفيان. (2004). النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري. مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء. الجزائر: المدرسة العليا للقضاء.
- بلعدي، نسيمة. (2013-2014). الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر. رسالة ماجستير، فرع الإدارة العامة القانون وتسيير الإقليم. جامعة قسنطينة 1: كلية الحقوق.
- بوزغاية، باية. (2016). توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري. جامعة محمد خيضر . بسكرة: قسم علم الاجتماع.
- سالم، رشيد. (2005-2006). أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه فرع التسيير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير.
- غربي، علي. (2015-2016). أثر التلوث البصري على الصورة الجمالية لمدينة وادي سوف دراسة حالة حي الأعشاش. رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، تخصص مدن ومناظر، جامعة باتنة 1: قسم الهندسة المعمارية.
- غربي، محمد. (2013-2014). الضبط البيئي في الجزائر، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: مدرسة الدكتوراه.
- قواس، مصطفى. (2004-2005). الاشكاليات المطروحة بالتحصيلات السكنية بمدينة باتنة. رسالة ماجستير. تهيئة عمرانية جامعة منتوري قسنطينة: قسم الهندسة المعمارية.
- كدودة، عادل. (2002-2003). اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق - حالة الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية. فرع تحليل اقتصادي. جامعة الجزائر: قسم الاقتصاد. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- وناس، يحي. (2007). الآليات القانونية لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم القانونية كلية الحقوق.

المواقع الالكترونية:

<http://www.semide.dz>

جزائريس. ظاهرة التلوث تتفاقم في المدن الجزائرية، أخبار اليوم، 2018/01/70 <http://djazairiss.com> تاريخ الاطلاع 2020/09/12

وكالة الأنباء الجزائرية. الجزائر تلوث الهواء راجع أساسا لإنبعاثات الغازات بسبب الغازات بسبب حركة المرور الحضري، 2019/06/11 <http://www.asp.dz> تاريخ الاطلاع 2020/09/12

التلوث في الجزائر، 2019/4/9 <http://www.fanck.com> تاريخ الاطلاع 2020/12/10